الأمم المتحدة

DP/FPA/2018/6/Add.2

Distr.: General
9 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧

ملحق

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧

170518 160518 18-07972 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
2017

صندوق الأمم المتحدة للسكان

اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٧

I. الغرض

١. هذا التقرير مُوجَّه إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويقدم ملخصًا لأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ("اللجنة") خلال عام ٢٠١٧. التقرير مُقدَّم عملًا بالبند ١٤ من اختصاصاته المعتمدة في عام ٢٠١٤، ووفقًا للفقرة رقم ٢٥ (ج) من القسم ٤، القسم الفرعي ١ من سياسة الرقابة المنقَّحة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II. أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧

٢. *أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات*. يتم تعيين أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرات في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والمراقبة والحوكمة والإدارة، والإبلاغ المالي والأخلاقيات، والتحقيق والمراجعة الداخلية، والتقييم والتطوير؛ والأمور المتعلقة بوضع البرامج. ومن أعضاء اللجنة الذين انضموا إليها في عام ٢٠١٧: السيد أرييل فيزبين (الأرجنتين)، والسيد إدوارد أوكو (كينيا)، والسيدة إينيري كوينونس (المملكة المتحدة)، والسيد لويس وونغ (أستراليا). وبعد استقالة السيدة ماري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية) في أوائل العام، ظل المقعد شاغرًا طوال عام ٢٠١٧، مع وجود نية لشغل المنصب في عام ٢٠١٨. وتم انتخاب السيدة كوينونز رئيسة للجنة في حُزيران/يونيو ٢٠١٧. كما أن جميع أعضاء اللجنة من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلون عن إدارته.

٣. *الاجتماعات:* عقدت اللجنة جلستها الافتتاحية خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ من شهر آذار/مارس في عام ٢٠١٧، وقد خُصصت لتعريف أعضاء اللجنة الجدد بصندوق الأمم المتحدة للسكان وولايته وهيكله وأنشطته. وخلال الاجتماع، أجرت اللجنة اتصالًا مرئيًا بعضو سابق ورئيس اللجنة لعام ٢٠١٦، السيد فيراساك لينغسريرويت. كما عُقد اجتماعان آخران خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ حُزيران/يونيو، ومن ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٧. وشملت قائمة الأفراد المَدْعُوّين، من ضمن آخرين، إلى الأقسام ذات الصلة من الاجتماعات بطريق الحضور الشخصي: نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، ونائب المدير التنفيذي (البرنامج)، ومن الإدارة العليا للبرامج والتشغيل: المدير، ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومدير مكتب التقييم، ومستشار الشؤون الأخلاقية والمستشار القانوني من شعبة الخدمات الإدارية، وممثلو مجلس مراجعي الحسابات. كما عقدت اللجنة اجتماعات خاصة مع مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق؛ ومدير مكتب التقييم مستشار الأخلاقيات، وممثلو مجلس مراجعي الحسابات.

٤. ولإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لطرح الأسئلة حول تقرير اللجنة لعام ٢٠١٦، شارك السيد لينغسريرويت، بوصفه رئيسًا للجنة لعام ٢٠١٦، في شهر مايو من عام ٢٠١٧ من خلال اتصال مرئي في الاجتماع غير الرسمي للمجلس التنفيذي بشأن أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات، التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٦.

٥. *الاختصاصات:* استعرض أعضاء اللجنة اختصاصاتها، التي تم اعتمادها آخر مرة في نوفمبر عام ٢٠١٤. وتبعًا لذلك، اقترحت اللجنة تغيير اسمها إلى "اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف"؛ ليعكس اتساع نطاق ولايتها على نحو أفضل. وعلاوةً على ذلك، فإن الاقتراح (أ) يُشير إلى سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بعد التعديل الأخير للاختصاصات، و(ب) يعكس بوضوح أكبر، ويوضح، تفاعلات اللجنة مع بعض المكاتب أو الهيئات الداخلية الجديدة، على سبيل المثال: مكتب الأخلاقيات، ومكتب التقييم، ولجنة عقوبات الموردين، و(ج) يتضمن الدور المتغير فيما يتعلق بمشاركة اللجنة في استعراض البيانات المالية. كما تم تعديل الصياغة لتوفير مزيد من الوضوح إذا لزم الأمر. وكذلك استعرض المستشار القانوني التغييرات المقترحة، كما وافق المدير التنفيذي على الاختصاصات المنقحة في ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٨، تماشيًا مع الفقرة ٦٠ من سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي المقابل، سينعكس تغيير اسم اللجنة في التعديل المقترح التالي لسياسة الرقابة المُقدَّم إلى المجلس التنفيذي.

٦. *تقديم التقارير:* أعدت اللجنة محاضر لكل اجتماع من اجتماعاتها، وقدمت المشورة بناءً على المداولات، كما أطلعت المدير التنفيذي، السابق والحالي، وكذلك المدير التنفيذي بالنيابة، على نتائج الاجتماعات.

٧. *التوصيات*: قدمت اللجنة توصيات واقتراحات لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال اجتماعاتها، كما قامت بمتابعة تنفيذها.

٨. *التقييم السنوي لفعالية اللجنة*: لم تُجر اللجنة تقييمًا سنويًا لفعاليتها في عام ٢٠١٧، في ضوء التشكيل الجديد كليًا لها. وسيتم إجراء التقييم الذاتي السنوي في عام ٢٠١٨.

III. الرسائل والتحديات الرئيسية

٩. في ضوء التقارير الأخيرة المتعلقة بالاستغلال الجنسي في منظمات المعونة الدولية، تودُّ اللجنة أن تسترعي الانتباه إلى حاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان الماسَّة إلى أن يتوفر لديه موارد كافية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. على سبيل المثال، يعرض تقرير *"Voices from Syria 2018"* تقييمًا حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلد، كما يثير المخاوف من وقوع حالات لتقديم المساعدات مقابل ممارسة الجنس في بعض أنحاء البلاد. وكملاحظة عامة، تبقى احتمالات وجود إيذاء جسدي قائمة دائمًا، ويستحق المستفيدون من صندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك المانحون له وأصحاب المصلحة الحصولَ على ضمانات بأن المنظمة قد اتخذت تدابير فعَّالة لمكافحة الاستغلال الجنسي، وكذلك على نطاق أوسع للوفاء بالتزامها بتوفير الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

١٠. تُدرك اللجنة أن عام ٢٠١٧ شكّل تحديًا بالغًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. فقد تسببت الوفاة المفاجئة للمدير التنفيذي السابق الدكتور باباتوندي أوسوتيمين، الذي كان يحظى باحترام كبير، والتزامن مع خطة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة التي أعلنها الأمين العام، بالإضافة إلى قرار إحدى الدول الأعضاء (الولايات المتحدة الأمريكية) بإلغاء تمويل المنظمة؛ في وضع ضغوط هائلة على الصندوق. وفي ظل هذا الوضع الصعب، تُقدّر اللجنة وتُثني على المنظمة لموافقتها على خطتها الإستراتيجية وميزانيتها المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، من المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والطريقة التي استمرت بها المنظمة في تنفيذ اختصاصاتها خلال مدة ولايتها.

١١. *حالة التمويل:* وفي هذا الإطار، بذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهودًا محمودة لمعالجة حالة التمويل الإجمالية، وتحقيق التوازن الأمثل بين التمويل الأساسي وغير الأساسي. كما تُعد ورقة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان "The Case for Core" محاولة جيدة لجذب المزيد من التمويل الأساسي والمحافظة، في الوقت نفسه، على إستراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد لجذب تمويلات جديدة مُقدَّمة من جهات مانحة، بما في ذلك من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٢. *إدارة التغيير:* تابعت اللجنة التقدم المحرز في الاستعراض الشامل للموارد، وأعربت عن تقديرها للإحاطات التفصيلية التي قدمها نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة. وتُقرُّ اللجنة بالتحديات على صعيد إيجاد سبل لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وفي نهاية العام، لم تكن قد أُتيحت للجنة بعدُ، وهو ما كنت تتطلع إليه اللجنة، الفرصةُ لاستعراض النتيجة النهائية للاستعراض الشامل للموارد، بما في ذلك أثر مبادرة الأمين العام الأوسع نطاقًا لإصلاح الأمم المتحدة في جهود صندوق الأمم المتحدة. ولاحظت اللجنة أن إدارة الصندوق قد أنشأت لجنة توجيهية لإدارة التغيير، لتنسيق جميع الجهود والأنشطة المتصلة بالتغيير، بما في ذلك خطة الإصلاح التي أعلنها الأمين العام، وذلك لتحقيق أقصى قدر من الفوائد، وتجنب تكرار الجهود. كما ستواصل اللجنة مراجعة هذا التنسيق والجهود المبذولة في عام ٢٠١٨ عن كثب.

١٣. *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.* تُدرك اللجنة مدى تأثير وجود بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قديمة ولم تعُد ملائمة للغرض، مما يُمثل خطرًا كبيرًا على صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذا يؤثر في كل من قدرة المنظمة على إدارة المعلومات والعمليات التجارية بشكل ملائم، فضلًا عن قدرتها على الاستجابة للحوادث، والتهديد المتزايد للهجمات الإلكترونية. ولذلك، أيَّدت اللجنة قرار المنظمة بأن تُدرج التمويل اللازم لإجراء تحويل شامل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميزانيتها المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٤. *إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية.* رحبت اللجنة بإطار العمل، وأشارت إلى استخدام المنظمة المشترك لعمليات مراجعة الحسابات، وعمليات الفحص العشوائي ضمن إطار عمل النهج المتسق للتحويلات النقدية كطريقة لمعالجة المخاطر المرتبطة بتحويل الأموال إلى الشركاء المنفذين، وضمان تطبيق الإشراف المناسب على العلاقة معهم. وأشارت اللجنة كذلك إلى تقرير "تقرير التقييم المرحلي" الذي أعدَّته إدارة الصندوق، فضلًا عن اعتماد الإدارة المتزايد على عمليات الفحص العشوائي، وقرارها بتخفيض عدد عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بعمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية. وترى اللجنة أنه ينبغي استعراض فعالية تكلفة إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية، ولا سيما عمليات الفحص العشوائي، في الوقت المناسب. ومن الجدير بالذكر أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة كان قد سلط الضوء على ضرورة معالجة هذا الخطر.

١٥. *نظام الإدارة المركزية للمخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، وإطار المساءلة.* ستظل هذه المجالات الثلاثة المترابطة تُمثل أولوية عليا للجنة. في عام ٢٠١٧، أحاطت اللجنة علمًا بأنه في إطار تطبيق نظام الإدارة المركزية للمخاطر، أعدَّت الإدارة سجلًا للمخاطر المؤسسية، وحسّنت وثائق الاستجابة للمخاطر. ولاحظت اللجنة أنه خلال الربع الأخير من العام، استعرضت مجموعات الاستجابة للمخاطر جميع نقاط عمل وحدات الأعمال بهدف بناء مكتبة يمكن لجميع مديري المخاطر الوصول إليها، ويمكن أن تتطور لتصبح آلية أكثر تخصيصًا لتقييم المخاطر. وترى اللجنة أنه من الضروري أن تواصل المنظمة بذل هذه الجهود لتطبيق نظام الإدارة المركزية للمخاطر بشكل كامل، وضمان دمجه في إطار الرقابة الداخلية.

١٦. وعلى صعيد إطار الرقابة الداخلية، تم إطلاع اللجنة أولًا بأول على التقدم المُحرَز؛ لتقييم العمليات التجارية ورسم خط الدفاع الثاني. كما لاحظت اللجنة أن جميع مشاريع السياسات الجديدة أو المُنقَّحة تشمل قسمًا عن المخاطر وعناصر الرقابة المقابلة. ولاحظت كذلك إدراج إطار المساءلة عن النتائج في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. وتواصل اللجنة تنفيذ توصية صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحديث إطار المساءلة الشامل الخاص به لعام ٢٠٠٧.

١٧. *مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات:* تود اللجنة أن تلفت الانتباه إلى المخاطر المرتبطة بارتفاع معدلات الشغور في كل من وظائف المراجعة والتحقيق، والمهل الزمنية الطويلة للغاية التي تتطلبها عملية ملء الوظائف الشاغرة. وعلى الرغم من هذه المعوقات، أشادت اللجنة بالجهود والإنجازات التي حققها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، وذلك كما يتضح من التقدم المُحرَز في استكمال خطط العمل الخاصة به بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٧. كما تود اللجنة أن تسترعي الانتباه إلى المخاطر المتزايدة على صعيدي السُّمْعة والقدرة الائتمانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ نتيجة عدم توافق التوقعات والموارد. وترى اللجنة أنه ينبغي معالجة القيود المفروضة على موارد خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على نحو عاجل.

١٨. *لجنة رصد مراجعة الحسابات*: تُقرُّ اللجنة بأن لجنة رصد مراجعة الحسابات تُعد أداة ممتازة لضمان تنفيذ التوصيات المُعلقة المتعلقة بمراجعة الحسابات في الوقت المناسب. وتحُثُّ اللجنة لجنة رصد مراجعة الحسابات على مواصلة جهودها، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات التي تتناول الأنشطة عالية المخاطر.

١٩. *مهمّة التقييم*: تُمثل مهمّة التقييم حجر زاوية آخر لمسؤوليات الرقابة الاستئمانية للمدير التنفيذي. وقد اجتمعت اللجنة مع مدير مكتب التقييم المُعيَّن حديثًا، الذي عرض (أ) التقدم المُحرَز في خطة العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠١٦، بالإضافة إلى (ب) مشروع خطة التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما يتّسق مع الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ذاتها، المُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ٢٠١٨. كما لاحظت اللجنة إلغاء العديد من التقييمات على مستوى البرامج في عام ٢٠١٦ لأسباب مختلفة، وأعربت عن أملها في أن يعود التقدم إلى مساره الصحيح. وأُبلغت اللجنة بأنه سيتم الانتهاء من إجراء استعراض من نظير خارجي لمهمّة التقييم في عام ٢٠١٨.

٢٠. *البيانات والتقارير المالية*: عرضت شعبة الخدمات الإدارية على اللجنة مشروع البيانات والتقارير المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي تم إعداده وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان رأي اللجنة هو أن إعداد البيانات والتقارير المالية المُقدّم من شعبة الخدمات الإدارية يتّسم بدرجة عالية من المهنية؛ حيث أصبح عملية معيارية تشتمل على ضوابط كافية، وتحليل صحيح للحسابات، والمتابعة المناسبة مع المكاتب الميدانية وغيرها من وحدات الأعمال.

٢١. *لجنة استعراض الموردين*: إن لجنة استعراض الموردين هي هيئة إدارية تقنية داخلية أُنشئت لتقديم توصيات بشأن فرض عقوبات محتملة على الموردين إلى كبير موظفي المشتريات، وهو المسؤول عن القرارات النهائية فيما يتعلق بالعقوبات على الموردين. وأُحيطت اللجنة علمًا بأنشطة السنة الثانية للجنة استعراض الموردين. وتكرر اللجنة توصياتها لعام ٢٠١٦، المتعلقة بزيادة أهمية هذه الهيئة للمنظمة بأكملها: (أ) بأن تقوم لجنة استعراض الموردين بإعداد تقرير سنوي يُوجز عملها ويتضمن إدخال تحسينات على عملية الشراء، بناءً على الدروس المستفادة، و(ب) أن يتم توسيع العضوية لتشمل شخصًا أو أكثر خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٢. *مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة*: تجتمع اللجنة بانتظام مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات؛ لمناقشة (أ) خطط عمل مجلس مراجعي الحسابات، و(ب) الضوابط الداخلية، و(ج) المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات. ولاحظت اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات قد أبدى رأيًا غير مشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية لعام ٢٠١٦، كما أثار عددًا من القضايا المتعلقة بالرقابة. وأشارت اللجنة أيضًا إلى ضرورة استمرار جهود الإدارة للإسراع في تنفيذ التوصيات المعلقة لمجلس مراجعي الحسابات.

٢٣. *مكتب الأخلاقيات*: في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت اللجنة اجتماعًا خاصًّا مع مستشار الشؤون الأخلاقية، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتدعم اللجنة المهام المتعلقة بالأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما يُعزز ثقافة النزاهة والمساءلة. وترى اللجنة أن المهام المتعلقة بالأخلاقيات ذات أهمية خاصة لدعم الجهود التي تبذلها المنظمة للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما أشادت اللجنة بالدعم المستمر والأهمية التي يُوليها المدير التنفيذي والإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمهام المتعلقة بالأخلاقيات.

IV. الخاتمة

٢٤. في عام ٢٠١٨، ستواصل اللجنة متابعة النقاط التالية عن كثب:

(a) مبادرات التغيير العديدة التي اتخذتها المنظمة، وكذلك تنفيذ مبادرة إصلاح الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام؛

(b) حالة تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(c) مواصلة تطوير نظام الإدارة المركزية للمخاطر، والروابط بين نظام الإدارة المركزية للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية وإطار المساءلة؛

(d) تطبيق إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية؛

(e) المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(f) التطورات في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك التحرش الجنسي، بما في ذلك التحقيق في الإدعاءات المزعومة؛

(g) حالة التقدم والإنجاز لخطط العمل السنوية لمهمة التقييم، والخاصة بمكتب *خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات*؛ بالإضافة إلى

(h) تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

٢٥. تود اللجنة أن تتقدم بالشكر إلى المدير التنفيذي، ونواب المدير التنفيذي وكبار الموظفين، وموظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات وموظفي مكتب التقييم، ومجلس مراجعي الحسابات، وغيرهم من موظفي وأعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين شاركوا بفعالية في أنشطة اللجنة، وتعاونوا مع اللجنة في الاضطلاع بمسؤولياتها.